مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (3) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (3) 2016

دورُ التكتلات الإقتصاديَّة الدوليَّة في تغيير بنيَّة النظامِ الدّولي "البريكس" انموذجاً

الدكتور خالد المصري*
مناف محمد علوش**

(تاريخ الإيداع 29 / 12 / 2015. قُبِل للنشر في 9 / 6 / 2016)

□ ملخّص □

أشارت سلسة الأحداث الدوليَّة الأخيرة في العالم إلى أنَّ العلاقات الدوليّة تشهد اضطراباً كبيراً، وكشفت هذه الأحداث والتطورات أنَّ النظام الدولي الأحادي القطبيَّةً والذي عرفه العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، دخل فترة تغيرات سياسيَّة غامضة، وخاصة بعد الأزمة الماليه العالميَّة 2008. وأظهرت هذه التطورات والتغيرات في المجالات السياسيَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة إلى بروز قوى على المستوى العالمي ممثلة التكتلات الإقتصاديَّة الدوليه تحاول التأثير في الدائرة الأولى من النظام الدولي وذلك عن طريق خلق توازن دولي جديد ومن هذه التكتلات التي ظهرت على الساحة الدوليَّة هي تكتل البريكس. إنَّ الجدل في أدبيات العلاقات الدوليَّة حول أثر بنيَّة النظام الدولي في سلوك الوحدات الفاعلة فيه سواء كانت دولاً أم نظماً فرعيَّة والآن قوى فاعلة غير الدولة مثل التكتلات الإقتصاديَّة الدولية، يشكل جزءاً كبيراً من الدراسات النظريَّة ومن المعروف أنَّ جميع النظريات الوضعيَّة وخاصة الواقعيَّة بأشكالها المتعددة، تقدّم مادة علميَّة كبيرة في هذا المجال، ولقد حاولَ العديد من علماء و باحثين العلاقات الدوليّة من خلال الدراسات المختلفة والأبحاث المتعددة تحديد عوامل ومرتكزات تأثير هذه الوحدات في سلوك البعض، وتحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك، وفي هذا البحث يحاول الباحث تحديد دور التكتلات الإقتصادية الدولية في التأثير على النظام الدولي، وبالتحديد تكتل البريكس التي في بداية عام 2011، بدأت تتحول من مجموعة اقتصاديّة دوليّة إلى مجموعة سياسية مؤثرة في السياسة العالميّة، حيث أنّ المواقف السياسيّة مرتبطة ارتباط تام بالصالح الاقتصادية، متمثلةً بالأعضاء الدائمين(روسيا والصين)، في مجلس الأمن.

الكلمات المفتاحيَّة: التكتلات الإقتصاديَّة الدولية، بنية النظام الدولي، النظام الدولي، تكتل البريكس.

* **أستاذ – قسم العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– سورية.**
** **طالب ماجستير– علوم سياسية– قسم العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (3) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (3) 2016

The role of international economic blocs in changing the structure of the international system BRICS" a model

Dr. Khaled El-Masri[*]
Manaf Mohamed Alloush[**]

(Received 29 / 12 / 2015. Accepted 9 / 6 / 2016)

□ ABSTRACT □

It noted a series of recent international events in the world that international relations have witnessed considerable turbulence, and revealed these events and developments that unilateral international system polar and who knew the world since the collapse of the Soviet Union, entered a period of vague political changes, and showed these developments and changes in the political, economic and military fields to the emergence of powers at the global level, represented by the international economic blocs are trying to influence the first circle of the international system and these conglomerates that have emerged on the international scene is the BRICS bloc. The controversy in the literature of international relations on the impact of the international system architecture in the behavior of actors in which units both State systems subsidiary and now the forces of an effective non-state such as international economic blocs, is a big part of theoretical studies it is known that all theories of positivism realism, especially in its many forms, progress big scientific material in this area, and we have many of the scientists and researchers of international relations through various studies and multiple research attempted to determine the factors and the pillars of the impact of these units in the behavior of the other, and to identify the reasons behind it, and in this research is to determine the role of economic blocs international in influencing the international system, specifically the bloc BRICS started at the beginning of 2011, began to turn from the international economic community to influential political group in the world politics, where political positions linked to fully link economic welfare, represented by permanent members (Russia and China), in the Security Council.

Key words: international economic blocs, the structure of the international system, the international system, BRICS bloc.

[*]**Professor, Department of International Relations- Faculty of Political Science- Damascus University - Syria.**
[**]**Postgraduate Student- Department of International Relations- Faculty of Political Science- Damascus University - Syria.**

مقدمـة:

لقد فرضت سلسلة من الأحداث التي جاءت بعد أن عصفت الأزمة الماليّة الحادة بالاقتصاد الأمريكي، والاقتصاديات الأخرى المرتبطة به، وازدياد قوة بعض الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، وخاصةً التكتلات الاقتصادية الدولية، إعادة طرح العديد من التحاليل ذات الصلة بطبيعة النظام الدولي الراهن، وما يمكن أن ينحو إليه. ولا يخفى على أي مراقب مدى تأثير بعض القوى الصاعدة وبعض التكتلات الاقتصادية الدولية الجديدة على مستقبل النظام الدولي والأطراف الفاعلة فيه، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي يرى فيه العديد من المراقبين بداية نهاية الإمبراطورية الأمريكية التي وصلت إلى ذروة المناعة والسيطرة مع انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

ومن أجل الوصول إلى تحديدِ دور التكتلات الاقتصاديّة الدولية في تغير بنية النظام الدولي، فإنّ الأمر يتطلب توفير الإطار المفاهيمي– النظري الذي يمكن الاستناد عليه للحكم في هذا الموضوع. وهذا ما تمَّ معالجته في هذا البحث، من خلال دراسة:

الإطار المفاهيمي للنظام الدولي، وبنية النظام الدولي، و التكتلات الاقتصاديّة الدولية، ودورها في تغير هذه البنية.

مشكلة البحث:

أحدثت الأزمة العالمية المالية في عام 2008 تغيرات في التوازن الدولي الذي ساد العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أي بعد نهاية الحرب الباردة ولغاية عام 2008، وبرزت قوى اقتصادية دولية غير قانعة بالنظام الدولي و بسياسة القطب الواحد، وسعت هذه القوى إلى تغير هذا التوازن القائم، والتغير في التوازن الدولي يكون إمَّا بزيادة القوة، أو عن طريق التحالفات الدولة. هنا تبرز المشكلة وذلك بظهور تكتلات اقتصادية دوليَّة جديدة(البريكس) تحاول التأثير في النظام الدولي والتوازن الدولي وتحويل النظام الدولي من أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيَّة إلى نظام تعددي توافقي بين كل الأقطاب وتقاسم المصالح، وذلك لأنَّ دول هذا التكتل (البريكس) غير قانعة بهذا النظام الدولي الذي ساد العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، بينما الطرف الثاني متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكيَّة وحلفائها الذي يسعى إلى إفشال هذا التكتل والمحافظة على التوازن القديم والتحكم والهيمنة على النظام الدولي وتحاول استمرار هذا النظام بقيادتها.

ومن خلال مشكلة البحث يسعى الباحث للإجابة على التساؤلات التالية:

1 ما هو مفهوم النظام الدولي وبنية النظام الدولي؟

2 ما هو شكل النظام الدولي بعد الأزمة المالية العالمية وظهور تكتل البريكس؟

3 هل لتكتل البريكس دور مهم في تغير بنية النظام الدولي؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تستحوذ دراسة الأطر– المفاهيمية النظرية اهتمام الكثير من الباحثين في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية، لأن تلك الأطر تشكل أرضية مناسبة لفهم وتحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، ولذلك فإنّ هذا البحث سيخدم أولاً المتخصصين في نظريات العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية والمنظمات الاقتصادية، باعتباره يتناول مفهوم النظام الدولي، وبنية النظام الدولي ودور التكتلات الاقتصاديّة الدولية في تغير هذه البنية.

أمّا الأهميّة العمليّة للموضوع، هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على النظام الدولي والتوازن الدولي ولكن أراد الباحث أن يقدم وجهه نظر علميه حول تأثير تكتل البريكس في النظام الدولي من الناحية الاقتصادية التي ترتبط ارتباط مباشر بالناحية السياسية، ومن الأهمية دراسة تأثير هذا التكتل على النظام الدولي كون روسيا والصين من أهم دول هذا التكتل وهي الدول الأساسية التي تسعى إلى تغير التوازن الدولي والوقوف في مواجهة هيمنه القطب الواحد، و بالتالي تأثيرها في التوازن الدولي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التاليه.

1 – معرفه دور التكتلات الاقتصادية الدولية (البريكس) في التأثير على بنيه النظام الدولي.

2 – تحديد شكل النظام الدولي بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 و بعد ظهور تكتل البريكس الاقتصادية.

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من الفرضيات التالية:

1– تحول شكل النظام الدولي بعد الأزمة المالية العالميَّة في 2008 إلى نظام تعددي توافقي وخاصة من الناحية الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة بالناحية السياسية.

2– لتكتل البريكس دور في تبلور شكل النظام الدولي الجديد بعد الأزمة العالمية المالية.

منهجيَّة البحث:

إنّ اختيار منهج البحث، يتحدد وفق مقتضى الهدف من موضوع البحث، وكذلك وفقاً لطبيعة مادته. وفي هذا الإطار، تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث. وذلك من خلال وصف هذه الظاهرة في النظام الدولي وهي التكتلات الاقتصادية الدولية (البريكس)، ووصف بنيه النظام الدولي بعد الحرب الباردة وحتى عام 2008، وتحليل علاقة ظهور هذه التكتلات مع تغير بنية النظام الدولي وبالتالي التوازن الدولي.

الدراسات السابقة:

1–دراسة بعنوان "النظام الدولي الجديد" للدكتور سعد حقي توفيق، أستاذ العلاقات الدوليَّة بكليَّة العلوم السياسية بجامعة بغداد، إصدار الأهليَّة للنشر والتوزيع في 1999/1/1. في هذه الدراسة ألقى المؤلف الضوء على تطور النظام الدولي ومفاهيمه ومفرداته الرئيسيَّة، وعلى دور القوى الكبرى التي تتبلور في الحاضر والسعي لتقصي دورها في المستقبل تمهيدا لدراسة الأشكال المحتملة لشكل النظام الدولي، ناهيك عن دراسة قدرات القوى الكبرى المرشحة للظهور ومعرفة إمكانية التأثير على بعضها. لكنها لم تتطرق إلى دور التكتلات الاقتصادية في تغيير بنية النظام الدولي.

2–دراسة بعنوان " واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبليَّة"، يامن خالد يسوف، دمشق: إصدار الهيئة العامة السوريَّة للكتاب، 2010، هذه الدراسة تناولت أهم التغيرات التي أثَّرت على التوازن الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة، وتناولت أيضاً هذه الدراسة أثر تغيُّر دور المنظمات الدوليَّة والشركات متعددة الجنسيات على التوازن الدولي، إضافة إلى إبراز ملامح الفوضى والعنف التي نتجت عن تحوّل النظام الدولي من الثنائية القطبيَّة إلى الأحاديَّة القطبيَّة.

لكن هذه الدراسة أو هذا البحث يتميز عن الدراسات السابقة بكونه يحلل أثر التكتلات الاقتصادية الدولية (البريكس) على النظام الدولي الجديد وبنيه هذا النظام بعد عام 2008 (الأزمة المالية العالمية).

حدود البحث:

1. **الإطار الزماني للبحث:** من الأزمة العالمية المالية 2008 وحتى عام 2016 .
2. **الإطار المكاني:** المسرح الدولي أو البيئة الدولية.

مخطط البحث:

يتناول البحث مقدمة وعرض المناقشة والنتائج، فقد تناول البحث مناقشة، مفهوم النظام الدولي، وبنية النظام الدولي، والقوى الفاعلة في النظام الدولي، وتوزيع القوى ومفهومها وطبيعة التفاعلات والتوازنات، كذلك تناول مفهوم التكتلات الاقتصادية الدوليَّة، والتكتلات الاقتصادية الدوليَّة وأثرها على النظام الدولي وبنيته، ويختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

النتائج والمناقشة:

1. مفهوم النظام الدولي:

إنّ التعريف بعبارة "النظام الدولي" يقتضي بداية النظر في مفهوم النظام. إذ يعرّف بعض الباحثين "النظام" بأنه "منظومة مقننة مترابطة في أجزائها ومكوناتها وأقسامها وتشكل وحدة واحدة". [1] أمّا مصطلح "الدولي"، فيستخدم في علم العلاقات الدولية نسبة إلى الدولة، وهي الشخص الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وكذلك نسبة إلى طبيعة التنظيم الدولي الذي يستند في أساسه إلى الدولة.

إنّ القول بوجود نظام دولي ما، يفترض ضمناً تضافر مجموعة من المقوّمات أو الأركان أو المتطلبات، أبرزها: أولاً، وجود أشخاص دوليين، وثانياً، وجود نوع من التفاعلات التي تؤدي إلى الاستقرار النسبي للنظام الدولي، وثالثا، وجود مجموعة من القواعد المنظمة للواقع الدولي.

ويستخدم بعض الباحثين عبارة "النسق الدولي" بدلا من "النظام الدولي"، وحجتهم في ذلك أنَّ "النظام الدولي" يعبّر عن مفهوم نمطي صرف من حيث نشأته ودلالته، أي أنّه مفهوم غير علمي. ويدافعون عن رأيهم هذا بأنّ مقومات النظام الدّولي لا تتطابق مع حقائق البيئة الدولية، حيث يعبر هذا المفهوم عمّا يجب أن يكون وليس عمّا هو قائم بالفعل.[2] ويرى الباحث أنَّ استخدام مفهوم النظام الدولي في مجال العلاقات الدولية والعلاقات الدولية الاقتصادية هو أكثر دقة من استخدام مصطلح النسق الدولي، كون مفهوم النظام الدولي هو الأداة التي تساعدنا على فهم علاقات القوة بين الفاعلين الدوليين، وتوزيع هذه القوة فيما بينها.

لكنّ أيضاً مفهوم "النسق"– المنقول أصلا عن علم الفيزياء، والمستخدم في دراسة علاقات القوة بين الأجسام المادية في عالم الطبيعة، مجرد من أي مضمون قيمي، بينما يُترك المجال مفتوحاً، بالنسبة لعلاقات القوة في إطار العلاقات الإنسانية، أمام الاعتبارات القيمية كعوامل مؤثرة أو موجهة للسلوك الإنساني الاجتماعي. لذلك أخذ مصطلح "النظام الدولي" يُستخدم بشكل واسع حتى أصبح أحد المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية، بهدف الوصول إلى

[1] تشومسكي، نعوم ، النظام العالمي الجديد القديم، ترجمة: صفوان عكاش، دار فصّلت للدراسات والترجمة، حلب، ط 1، 2000م، ص8.
[2] محمود مصطفى، ممدوح، مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (سلسلة دراسات إستراتيجية)، العدد 17، ط1، 1998م، ص24.

تحديد طبيعة التفاعلات في السياسة الدولية واكتشافها، ولذلك فإنّ العديد من الدراسات استخدمت هذا المفهوم انطلاقاً من مناهج مختلفة. [1] وفي هذا البحث تمّ اعتماد عبارة "النظام الدولي" بوصفها تشير إلى مجموعة من الأشخاص الدوليين، التي تجمع بينهم تفاعلات منتظمة، نتيجة لوجود شكل من أشكال السيطرة. وتعني السيطرة في هذا التعريف أنّ النظام الدولي يمارس سيطرة نسبية على سلوك الدول، بالرغم من اتسامه بالفوضى (غياب سلطة مركزية).

ونلاحظ انه خلال الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا وحتى الحرب العالمية الثانية اتسم النظام الدولي بالتعددية القطبية حيث كانت هناك مجموعة من القوى السياسية التي تتنافس وتصارع فيما بينها للسيطرة على القوة السياسية في العالم، مثل الدولة العثمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، وغيرها من القوى الأوروبية.

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945 تغيّر النظام الدولي وتحوّل إلى نظام الثنائية القطبية عندما دار الصراع في السيطرة على القوة بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وهو الصراع الذي يطلق عليه الحرب الباردة. واتسم الصراع نفسه باستقطاب القوتين الأعظم (موسكو، وواشنطن) لكافة دول العالم التي صارت تابعة لأحد القطبين الرئيسين.

في العام 1991 شهد العالم تحولاً مهماً عندما سقط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وعلى الفور تغيّر شكل النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى النظام أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهي الحالة التي بقيت سائدة حتى الأزمة المالية العالمية 2008، ولكن بعد عام 2008 نلاحظ ظهور قوى اقتصادية وهي روسيا والصين الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا متمثلة بتكتل البريكس على المسرح الدولي وهي دول غير قانعة بهذا النظام الدولي وتسعى إلى التأثير والتغير في شكله وبنيته وإدارة الصراع.

ويرى الباحث بتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب خلال العقود المقبلة وسط وجود مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى احتمال تراجع نفوذ القوة الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية) ومن أهم هذه المؤشرات هي الاتفاق النووي الإيراني الذي كان برعاية وحماية روسيا ودعم دول تكتل البريكس إضافة الى دول أوربية، الأزمة السورية ووقوف دول البريكس بشكل عام ضد أي تدخل خارجي أو أي عدوان على سورية لتدمير سورية وإسقاط النظام، وخاصة روسيا ودعمها العسكري المحاربة الإرهاب ودعم الحكومة السورية والشعب السوري، والأزمة اليمنية، والأزمة الأوكرانية، وضم جزيرة القرم لروسيا. ونلاحظ أنَّ كل هذه المؤشرات مرتبطة بأهم الدول وأقواها على الساحة الدولية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وروسيا والصين وحلفائها. وجميع هذه القوى تسعى إلى إعادة تقاسم المصالح وإدارة الصراع في العالم الذي يؤدي بدوره إلى تبلور شكل جديد للنظام الدولي.

ولذلك نلاحظ أنَّ أُولى الخصائص لأي نظام دولي تتمثل في أنّه (رابطة قوى) أي مجموعة قوى دولية كل واحدة منها على درجة كافية من القوة تمكّنها، على الأقل، من الاستمرار في الوجود، وهو أيضاً (رابطة قوى) بحكم عامل الانتظام فيه. ذلك بأنّ انتظامه بتحقق توازن قواها القطبية التي تقود الرابطة.

والخاصيّة الثانية هي أنّ النظام الدولي مجموعة من قوى في حالة توازن، أي أنّه صورة منتظمة للعلاقات بين عديد من قوى "فردية" في غياب حكم أعلى. ويشير التوازن هنا إلى حرص كل لاعب رئيسي– على مسرح العلاقات الدولية– على أن لا يكون تحت رحمة الآخرين، وبما يقتضيه هذا من مناورات وسياسات. ونتيجة لتداخل مفهومي النظام الدولي والتوازن الدّولي، حيث يشكل التوازن في الأنظمة الدّولية جوهر هذه الأنظمة، يذهب د.محمد طه بدوي

[1] **شدّود، ماجد، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي، دار كيوان للنشر، دمشق ، ط1، 1998م، ص80.**

إلى أنّ خلط الكثير من الكتاب الأنجلوسكسون بين النظام الدولي وبين حالة التوازن الدولي يعدّ أمراً مقبولا. [1] ويرى الباحث أنَّه من الخطأ الخلط بين مفهوم النظام الدولي الذي يشير إلى مجموعة من القوى الدولية الفاعلة على المسرح الدولي والتي تسعى إلى تحقيق مصالحها ويوضح لنا أيضاً توزيع هذه القوى على الساحة الدولية، وبين مصطلح التوازن الدولي الذي يشير إلى حالة من التساوي في القوة بين الدول سواء كانت قوة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية تجعل سلوك الدول مع بعضها البعض يتسم بالمرونة والتفاهم وتقبل اللجوء للوسائل السلمية في التعامل عن الدخول في صراعات وحروب.

فالتوازن الدولي ينصرف إلى ثلاثة أبعاد أساسية، الأول بعد بنياني قوامه حالة التعادل أو التكافؤ بين ما نحدده على أنه المتغيرات الأساسية التي تميز النظام الدولي كالمقدرات ، أو مستوى التسلح ، أو تدخلات القوى الكبرى في منطقة إقليمية معينة ، والبعد الثاني سلوكي قوامه وجود قدر من المرونة في التفاعلات الدولية وقدر من الارتباط بين الفاعلين الدوليين، أما البعد الثالث فهو بعد قيمي أساسه رضاء الوحدات الكائنة في النظام عن حالة التوازن القائمة . فوجود دولة أساسية ترفض واقع التوازن وتعمل على تغييره من شأنه تهديد العلاقات التوازنية وهذا ما نلاحظه من قبل روسيا والصين وحلفائهما المتمثلة بتكتل البريكس الذي تسعى من خلاله إلى تغير بنيه وشكل النظام الدولي إلى نظام تديره عدة قوى دولية .

وقد حرص أنصار منهج النظم على استخدام عبارة "النظام الدولي" بدلاً" من المجتمع الدولي أو الأسرة الدوليّة أو الجماعة الدوليّة لوصف الظاهرة نفسها، لأنهم اعتبروا أنّ مفهوم النظام الدولي هو مفهوم محايد لا يفترض وجود درجة كبيرة من درجات التماسك بين مكوناته.[2]

ويرى الباحث أنَّ هناك اختلاف بين مفهوم التوازن الدولي و مفهوم الاستقرار الدولي الذي يعنى ديمومة الخصائص البنائية والتفاعلية الأساسية للنظام الدولي وقدرته على التكيف مع التغيرات البيئية مع عدم حدوث حروب ذات نطاق تدميري واسع.

والنظام الدولي بهذا المعنى– من منظور البنيان والإيديولوجية والأطراف الفاعلة والقدرات والتوازنات والمؤسسات العليا داخله– لم ينشأ إلا بعد معاهدة وستفاليا 1648. إذ لم يكن قبل هذه الاتفاقية نظام دولي له قواعد وأسس قانونية وعرفية تنظم حركته، وترتب قواعده، وتحدد تفاعلاته وديناميّاته السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. أما بعد هذه المعاهدة فقد شهد عالمنا أنظمة دولية مختلفة في هيكليتها ووظائفها وإيديولوجيتها.

2. **بنية النظام الدولي:**

أ– القوى الفاعلة في النظام الدولي : إذا كان النظام الدولي هو مجمل العلاقات التي تقوم بين متغيرات تدعى الفاعلين، فإنّ ذلك يتطلب معرفة تلك القوى التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة، أي وحدات النظام الدولي التي تُعرّف بأنها تلك العناصر القادرة على أن تلعب دوراً على المسرح الدولي. ويقصد بالدور هنا "اتخاذ القرار أو القيام بعمل أو بممارسة الضغط على من يتمتع باتخاذ القرار واستعمال القوة". [3] وللقوة دور في استقرار النظام الدولي وذلك عن طريق التأثير في تفاعلات هذا النظام و يُمكن لبعضِ مواردِ القوة أن تستخدم مباشرة في التأثيرِ على سلوكِ الأطراف الدولية الأخرى، ومثال ذلك هو استخدام الدول العربيّة للبترولِ كسلاحٍ يحظَّر تصديرَهُ إلى الدولِ الدَّاعمة لإسرائيل خلال حرب

[1] المرجع السابق نفسه، ص247.

[2] المشّاط، عبد المنعم، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجيَّة، القاهرة، العدد 178، تشرين الأول 2009م، ص40.

[3] أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والإستراتيجية، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمّان، ط1، 2004م، ص29.

تشرين 1973. ونلاح أنّ القوة الاقتصادية واقتصاد المعرفة وهي وسيلة هائلة الأهميَّة في يومنا المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية. وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وأشكال المفاوضات كافة.وبناء على ذلك يمكن القول بأنّ الكيانات التالية تعتبر قوى فاعلة في النظام الدولي (الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطني). وإذا كان التاريخ قد عرف، ولحقبة من الزمن، نوعاً من القوى الفاعلة التي تدور بينها العلاقات الدولية وتقتصر عليها حصراً، فإنّها في عالمنا المعاصر متنوعة ومتعددة.

ويرى الباحث أنَّ التكتلات الاقتصادية الدوليَّة هي أيضا فاعل مهم على المسرح الدولي ومؤثر في البيئة الدوليَّة وبنيه النظام الدولي، وهذا ما لاحظناه من تكتل دول البريكس وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية قي 2008 والتأثير القليل على اقتصاديات هذه الدول المتمثلة في الصين وروسيا وجنوب إفريقيا والهند والبرازيل، إضافة إلى الوقوف ضمن صف واحد وتحالف واحد في وجه الهيمنة الأمريكية وهيمنة القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد بداية الأزمة السورية 2011، وتبلور هذا التحالف ضد القطب الواحد في مجلس الأمن أولاً من قبل روسيا والصين.

تجمع نظريات العلاقات الدولية على أنّ الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدوليّة، إلا إنّها تختلف فيما بينها حول مدى أهمية دور القوى الفاعلة الأخرى. فيعرّف "موريس ايست" النظام الدولي بأنه "يمثل أنماطاً من التفاعلات والعلاقات بين الوحدات السياسية (الدول) خلال وقت محدد". [1] ومن الملاحظ أنّ الدولة، وفق هذا التعريف، هي الوحدة الأساسية الفاعلة في النظام الدولي، وهي وحدة التحليل في السياسة الدوليّة. ويميل بعض علماء العلاقات الدولية إلى توسيع دائرة الوحدات الأساسية المؤثرة في النظام الدولي، حيثُ يرى هؤلاء العلماء أنه بالإضافة إلى الدولة هناك الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الوظيفية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية... ويرون أنّ هناك أنماطا مختلفة من التفاعلات التكاملية كعوامل أساسيَّة فاعلة في النظام الدولي. وطبقا لرأي هؤلاء العلماء والباحثين، والمقاربة الليبرالية بشكل عام للعلاقات الدولية، فإنّ العالم يبدو كأنّه مجتمع من الدول التي تتفاعل فيما بينها، وخلال هذا عملية التفاعل ترتبط الدول فيما بينها بعملية مستمرة وعلاقات منظمة، تحدد سلوك كل منها إزاء غيرها، وفق الأنظمة والقوانين والضوابط المعروفة والمتفق عليها. ويؤكد منظرّو العلاقات الدولية الليبراليون في دراساتهم على أنّ وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة، والنمو الاقتصادي، والمشاكل الاجتماعيّة والبيئيّة على المستويات الإقليميّة والعالميّة، سوف تشكل ضغطاً لا يقاوم باتجاه توسيع إطار التعاون الدولي. ويرى الباحث أنَّه بما أنَّ الفاعل الأساسي والرئيسي في النظام الدولي هو الدولة، وتكتل البريكس يضم قوة فاعلة دولية وكبرى على المسرح الدولي وهي دول غير قانعة في النظام الدولي وتسعى إلى تقاسم المصالح وتغير بنية هذا النظام وإعادة توزيع القوة. لذلك نستطيع أنَّ نقول أنّ هذا التكتل(البريكس) هو فاعل مهم وله أثر في تغير شكل النظام الدولي وإعادة ترتيب القوة وتقاسم المصالح القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ما يشير إليه منظرّو العلاقات الدولية الواقعيّون مثل (مورغنتو– والتز– ميرشايمر) إلى أنّ القوة القومية والمصلحة القومية هما ركيزتا العلاقات الدولية، وإنّ الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي. وكذلك تعتبر مدرسة النظم أنّ الدولة هي الوحدة الأساسية الفاعلة في النظام الدولي، وإنّ أنماط التحالفات الدولية والتوزيعات المختلفة

[1]شدّود، ماجد، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق، ص 81.

لعناصر القوة بين الدول في إطار النظام الدولي، هي العامل الأساسي في تحديد نوعية هذا النظام.[1] ويرى الباحث أنه من القوة الفاعلة والمهمة على الساحة الدوليَّة والتي تسعى إلى التأثير في بنية النظام الدولي وتسعى لاستبعاد هيمنة القطب الواحد هي الاتحاد الأوربي من جهه و روسيا والصين الدولتان المتحالفتان في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في ما يسمى تكتل البريكس .

فالاتحاد الأوربي يستطيع أن يؤثر من خلال التعاون المتكامل بين قوتيه الأساسيتين، وهما ألمانيا وفرنسا مع ما يدعمهما من قوى أخرى متطلعة للخروج من عالم الهيمنة والتفرد، وفي المقدمة من ذلك بلجيكا، دون أن نسقط من الحساب النفوذ الاقتصادي لعملة "اليورو" والنمو الاقتصادي الجيد للقوى الفاعلة في هذا الاتحاد، والتي لم تتأثر إزاء الأزمة المالية الأخيرة 2008، بالقدر الذي حصل في مجمل قطاعات الاقتصاد الأمريكي، والتي أفقدته الكثير من فعاليته ونموه المتسارع في عموم الساحة العالمية. 2 ويرى الباحث إنَّ أهم تحالف في التاريخ لمواجهة القطب الواحد ولمواجهة الهيمنة الأمريكية هو تحالف روسي ألماني، حيث إنَّ روسيا قوة اقتصادية كبيره وقوة عسكريه دوليه ومساحه كبيرة وموثرة في السياسة العالمية وتسعى إلى الاشتراك في قيادة العالم إضافة إلى أنها قوة أوراسية وهي تتحالف مع أهم الدول الاقتصادية في العالم في تكتل البريكس، أمَّا ألمانيا فهي أيضاً كذلك من القوى الاقتصادية المهمة في العالم ومؤثره في الساحة الدولية بشكل عام وفي الساحة الأوربية بشكل خاص .

أما بالنسبة لروسيا، فهي أكثر القوى تطلعاً لإنهاء مرحلة الأحادية القطبية، خاصة وإن هذا التطلع قد توازى معه، جملة من النشاطات والإجراءات التي أعادت لروسيا دورها ومكانتها العالمية السابقة ومن أهم هذه ، وحجم من تأثير التدخلات الغربية التي كانت مؤثرة في وضع روسيا الضعيف أيام مرحلة الرئيسين–غورباتشوف ويلتسين–فروسيا تعد نفسها حضارة قائمة بذاتها، فهي ليست جزءاً ممتداً للحضارة الأوربية، كما أنها ليست حضارة أسيوية، ليست جزءا بل هي حضارة فريدة، فيها خليط من التنوع الثقافي، الذي مكنها من إنشاء مرجعية حضارية روسية خاصة، غنية بكل مفردات الحياة . 3 ويرى الباحث أنَّ روسيا من أهم القوى الدولية الفاعلة على الساحة الدوليَّة ويزيد من قوتها الدوليَّة تحالفها مع الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا في تكتل البريكس الاقتصادي.

وفي أقصى الشرق، تسجل الصين قفزات نوعية في أدائها الاقتصادي، وتطور من أدائها العسكري، وتنشط بقوة في غزو الفضاء، وتتحدى الإدارة الأمريكية، في عدد من المحاور. وتنبأ الكثير من المهتمين بالشأن الاقتصادي العالمي، بأن القوة الاقتصادية الصينية ستتكافأ مع مثيلتها الأمريكية، في حدود عام ٢٠٢٥، مما يعني بلا شك أن هذه القوة في طريقها لأن تكون قطبا بلا شك، يزاحم الولايات المتحدة وينافسها في الساحات السياسية العالمية.[4] ويرى الباحث أنَّ الصين هي من القوة المهمة جداً والمؤثرة في تحول وتغير بنيه النظام الدولي والوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكيّة وخاصة بعد تحالفها مع أهم القوى العسكرية والاقتصادية في العالم وهي روسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا في تكتل البريكس الاقتصادي الدولي.

إنّ حصر القوى الفاعلة في النظام الدولي بالدول فقط لا يتفق مع الحقائق الموضوعية لعالمنا المعاصر. ولأنّ ذلك يقود إلى إهمال دور كيانات أخرى (منظمات، شركات..والتكتلات الاقتصادية الدولية) لمجرد إنها لا تتمتع بصفة الدولة رغم أنها تمثل وحدات ذات تأثير فعّال على مجريات التفاعلات العالمية، وتكون قادرة على

---

[1] المرجع السابق، ص82.

[2] زلوين، نيكولاي– الخليج في سياقات السياسة الخارجية الروسية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث – أبو ظبي– 2006 ص127.

[3] نصار، وليم ، روسيا والنظام الدولي–المجلة العربية للعلوم السياسية–العدد (20) خريف 2008 –بيروت– ص39

[4]Naomi Klein –The shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism- London 2008 – P:275

التعامل في محيط العلاقات الدولية وصياغة نماذج سلوكية مؤثرة على الصعيد الدولي. [1] ويمكن القول بأنّ الدولة تبقى هي الجهة الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي والعلاقات الدولية، لكن يوجد فاعلون آخرون إلى جانبها، وهم الجهات القادرة على تقديم المطالب بفعالية، ومن هذه الجهات هي التكتلات الاقتصادية الدولية ومن هذه التكتلات، تكتل البريكس.

ب- توزيع القوة وطبيعة التفاعلات والتوازنات: يعتبر مصطلح "القوة" من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية، ولا سيما في العلاقات الدولية. ذلك أنّ الغياب النسبي للمؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية مقارنة بتلك الموجودة في النظام السياسي الداخلي، تجعل من متغير "القوة" أكثر وضوحاً في المستوى الدولي منه في المستوى المحلي. ويعرف "روبرت دال" "القوة" أنَّها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأعمال ما كانوا ليقوموا بها". في حين يرى جوزيف ناي أنّ التعريف السلوكي للقوة قد يفيد المحللين والمؤرخين، لكنه لا يكون ذا نفع كبير لرجال السياسة والقادة العمليين. فالقدرة على السيطرة على الآخرين مرتبطة بامتلاك قدرات أو مصادر خاصة، وهذا هو الأسلوب الذي يحدد به القادة السياسيون مفهوم القوة. ومن بين هذه المصادر، السكان، والمساحة الإقليميّة، والموارد الطبيعيّة، وحجم الاقتصاد، والقوة العسكرية، ومدى الاستقرار السياسي.[2]

إنّ وحدات النظام الدولي متفاوتة في مصادر القوة، وبالتالي تتفاوت في قدرتها على إحداث الفعل المؤثر عالمياً، ونتيجة لهذا التفاوت في المقدرة على التأثير، تتباين أهميّة الأدوار التي تؤديها الوحدات السياسية على المسرح الدولي، فمن هذه القوى ما يحمل وصف القوى القطبية، التي يتقرر بها انتظام الرابطة، التي تجمع بين القوى الدولية. ولا تتأهل الدول لوضع القوة القطبية، إلا إذا أحرزت نقاطا جيدة في كل مكونات القوة (عدد السكان، الحجم الجغرافي، الموارد الطبيعية، والقدرات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والكفاءة). أي إنّ الكيفية التي يتم فيها توزيع مصادر القوة والنفوذ في النظام الدولي، هي التي تحدد الأقطاب الفاعلة والمؤثرة.[3]

ففي النظام متعدد الأقطاب تتعدد الوحدات السياسية التي تتمتع بمستويات من القوة تهيئ لتوازنها فيما بينها، وتشكل بذلك طبقة متميزة داخل النظام قادرة على تقرير كيانه كله، وذلك كان الحال في "الأنظمة الدولية المحدودة" قبل عام 1945م.[4]

3. التكتلات الاقتصاديّة الدولية:

أ. مفهوم التكتلات الاقتصاديّة الدولية: ترجع فكرة اشتراك الدول في هيئة دوليّة عامة تهيئ سبل التعاون والتفاهم بينها، وتعمل على استتباب السلام في العالم إلى أوائل القرن الرابع عشر. وقد جاءت هذه الفكرة بواسطة المشرّع الفرنسي "بيير دي بوا" فوضع سنة 1305 مشروعاً لها، وتلاهُ الكثيرون بعده ممن اقترحوا بعض المشاريع.[5]

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والمخاطر التي خلفتها هذه الحرب، لكن الظاهرة أخذت قوة دفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أي أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة وذلك انطلاقاً من اعتباره الوسيلة لتحقيق التطور على جميع الأصعدة. إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل

---

[1] محمد فهمي، عبد القادر، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر،عمّان، ط1، 1997م، ص40.

[2]. ناي، الابن، جوزيف س ، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،(القاهرة، ط1، 1997م، ص82-83.

[3] طه بدوي، محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 44.

[4] طه بدوي،محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 240.

[5] أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والإستراتيجية، مرجع سابق، ص 34.

لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، وأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، كما أصبح كوسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، ووسيلة مهمة للتأثير في بنية النظام الدولي أحادي القطبية وشكله وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ومن هذه التكتلات تكتل البريكس.

يرى الباحث بأنه من الممكن تعريف التكتلات الاقتصادية الدولية بأنها تعبير عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، وذلك بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول. أي بمعنى آخر يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية الدولية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية ومن ثمَّ تحقيق الأهداف السياسية. ويعتبر التكتل الاقتصادي هو مقدمة لاتحاد سياسي بين الدول المشتركة في التكتل أو تقديم الدعم السياسي للدول المشتركة في التكتل، فتكتل البريكس بدأ بتكتل على الصعيد الاقتصادي لكنه بدأ بالتحول إلى الجانب السياسي وذلك في عدة مواقف دولية أشرنا إليها، وذلك من أجل التأثير في بنية وشكل النظام الدولي. وإذا كان التكتل بين الدول كبيرة وأخرى صغيرة يكون الهدف هو السيطرة سياسياً من قبل الدول الكبيرة على الدول الصغيرة .

وتعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، ومحاولة التأثير في السياسة العالمية، وتغير التوازن الدولي، فلم تعد التكتلات حكراً على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه، وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم.

وهناك فرق بين التكتلات الاقتصادية الدولية وبين المنظمات الإقتصادية الدولية. فقد ظهرت البوادر الأولى للمنظمات الدوليّة في القرن التاسع عشر، مع قيام الثورة الصناعيّة، واقتصرت هذه الوضعيّة من حيث الأساس على أوربا ثمّ انتقلت إلى الولايات المتحدة واليابان في نهاية القرن التاسع عشر.[1]

أصبحت "المنظمات الاقتصاديّة" إحدى الظواهر الأساسيّة المميزة للسياسة والنظام الدولي، وخاصةً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يأتي في مقدمة هذه المجموعات الجديدة مجموعة العشرين التي بدأت عملها على المستوى الوزاري في ديسمبر 1999، ثمّ ما لبثت أن تحولت إلى مستوى القمة في نوفمبر 2008.[2]

يرى "مارسيل ميرل[3]" أنّ المنظمة الدوليّة هي " جمعيّة من الدول، أقيمت باتفاق بين أعضائها، وتتمتع بجهاز دائم من الهيئات المكلفة بالعمل على تحقيق الأهداف المصلحيّة المشتركة بواسطة التعاون بينهم. وتتميز المنظمة بعدة نقاط أهمها: قاعدة اشتراك الدول وقاعدة الإرادة، ووجود جهاز دائم، والاستقلاليّة، ووظيفة التعاون". [4] إذن يرى الباحث أنَّه هناك فرق جوهري بين التكتل والمنظمة وهو وجود جهاز دائم في المنظمة وهو عبارة عن الجمعية العامة والأمانة العامة والسكرتاريا.

[1] المرجع السابق نفسه، ص34.
[2] فرحات، فايز، محمد الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مجلة السياسة الدوليّة، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجيَّة، القاهرة، العدد185 يوليو 2011، المجلد 46، ص12.
[3] هو البروفيسور مارسيل ميرل أحد كبار أساتذة العلاقات الدوليَّة بجامعة باريس "السوربين" وبمعهد الدراسات السياسية في باريس
[4] أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والإستراتيجية، مرجع سابق، ص34.

ولقد تعددت المنظمات وتنوعت، سواء من حيث الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه، أو من ناحية الشكل القانوني الذي أخذتهُ، أو من ناحيّة الوقت الذي ظهرت فيه، فمن ناحيّة الغرض، نجد منظمات تعنى ببحث مشاكل المنتخبين الدوليَّة. ومن ناحية الشكل القانوني، نجد منظمات دوليّة اقتصاديّة خاصة، ومنظمات دوليّة اقتصاديّة عامة "اتحاد البرق"، وهناك أيضاً منظمات دوليّة اقتصاديّة مختلطة مكونة من الحكومات والأفراد "منظمة العمل الدوليّة". أمّا من الناحيّة التاريخيّة فقد ظهرت في ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: بدأت بانتصار المذهب الحر، وانتهت بابتداء الحرب العالميّة الأولى مثل (الحلف التعاوني، والاتحادات العامة الدوليّة).

المرحلة الثانية: هي مرحلة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية مثل "بنك التسويّة الدوليّة.

المرحلة الثالثة: هي المرحلة الأخيرة التي بدأت بانتهاء الحرب العالميّة الثانيّة، واستمرت حتى وقتنا الحاضر، وظهرت فيها منظمات دوليّة عديدة " كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي"، وبعض المنظمات الاقتصاديّة مثل "السوق الأوربيّة المشتركة".[1]

إضافة إلى ذلك، هناك منظمات جديدة،" مجموعة العشرين، مجموعة دول البريكس"، لكن هل يمثل هذا النمط من المؤسسية "ظاهرة المجموعات الدوليّة"، تهديداً للمؤسسية الدوليّة التقليديّة؟ وما هي طبعة وحجم التهديد الذي تمثلهُ هذه المجموعات للنظام الدولي القائم والقوى الكبرى.

إنّ أحد الافتراضات التقليديّة المطروحة في حقل نظريات العلاقات الدوليّة، الدول "المجموعات الدوليّة" الصاعدة الجديدة غالباً ما ترتبط بمشروعات و رؤى صداميه مع النظام الدولي والمؤسسة الدوليّة التقليديّة، وغالباً ما يكون مآل هذا النظام ومؤسساته القائمة الانهيار، إذا لم يتوافر لدى تلك المؤسسية الآليات التي تصمن استيعاب هذه القوى.[2]

ب – التكتلات الدوليّة الاقتصاديّة وأثرها على النظام الدولي "تكتل البريكس":

تكتل البريكس: ظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر 2001، حين عبّر كبير اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة، عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن. وقد استخدم أونيل مصطلح "بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيداً عن مجموعة الدول السبع الصناعية– حتى ذلك الحين– وهي: الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، باتجاه دول العالم النامي بزعامة الصين والهند والبرازيل وروسيا. وبعد سبع سنوات فقط اندلعت الأزمة المالية العالمية التي أكدت افتراض أونيل، فقد تغلبت بلدان "بريك" على الركود وأصبحت تنمو بسرعة، وأصبح البعض يتنبأ بزعامة "بريك" العالمية نحو سنة 2030. فدول هذه المجموعة، هي دول كبيرة ومهمة في العالم، من حيث: عدد السكان (الصين 1.3 مليار نسمة، الهند 1.2مليار نسمة، البرازيل 193 مليون نسمة، روسيا 140 مليون نسمة، جنوب أفريقيا 49 مليون نسمة)، والمساحة الجغرافية، والثروات الطبيعية الهائلة، والطاقة الإنتاجية القوية. فحالياً تستحوذ الدول الخمس على نحو 18% من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب 10 تريليونات دولار أمريكي سنوياً. فحسب إحصائيات عام 2010، بلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الآتي: الصين 5 تريليونات ونصف تريليون دولار، والبرازيل 2 تريليونات دولار، وكل من الهند وروسيا تريليون و600 مليار دولار، وجنوب أفريقيا 285 مليار دولار. كما تستحوذ الدول الخمس

[1] الحاج عزت خلف، هيثم، المنظمات الدوليّة الاقتصاديّة، دراسة تحليلية ل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لبنان، جامعة بيروت، 2007، ص6، ص7.

[2] فايز فرحات، محمد، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 13.

على 15% من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض ونحو 42% من تعداد سكان العالم. وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020[1].

وهذا ما حذر منه " zpeggynnif bragenccy" في كتابه رقة الشطرنج العظمى، وأشار إليه عندما تحدث عن المحاور الجيوسياسية، واللاعبين الجيوستراتيجيين حيث قال: "إنّ اللاعبين الجيوستراتيجيين النشطين هم الدول التي تمتلك القدرة والإرادة القوميّة لممارسة القوة والنفوذ. أما المحاور الجيوسياسية فهي الدول التي تستمد أهميتها ليست من قوتها بل على الأغلب من موقعها الحساس". وهو يحدد خمس لاعبين جيوستراتيجيين في كتابه وهم (روسيا، والصين، والهند، ألمانيا، وفرنسا).[2]

على ضوء ذلك، نلاحظ أنّه بعد انضمام جنوب إفريقيا لمجموعة "البريك" في أوائل 2011، بدأت تتحول من مجموعة اقتصاديّة دوليّة إلى مجموعة سياسية مؤثرة في السياسة العالميّة، حيث أنّ المواقف السياسيّة مرتبطة ارتباط تام بالصالح الاقتصادية، متمثلةً بالأعضاء الدائمين(روسيا والصين)، في مجلس الأمن، عن طريق استخدامهما حق النقد الفيتو للعمل دون تمرير أي قرار في الأمم المتحدة يتعارض مع مصالح المجموعة . وهذا ما لاحظناهُ في السياسة التي اتبعتها دول منظمة البريكس الاقتصادية في المحافل الدوليّة (خاصة مجلس الأمن، والجمعيّة العموميّة)، منذ بداية الأزمة السورية عام 2011، حيث بدأت باستخدام حق النقد الفيتو في هذه المحافل لأكثر من مرة في نفس القضيّة الدوليّة(الأزمة السورية)، وذلك لما تمثلهُ سورية من مكانة جغرافيّة وسياسية واقتصادية ودوليّة. إذاً بدأت ظاهرة جديدة على المسرح الدولي، وهي معارضة مشاريع الهيمنة الأمريكيّة، هذه الظاهرة تدل على شيء مهم جداً، هو بداية التغيير في بنيّة النظام الدولي، ومحاولة الانتقال إلى نظام دولي جديد. إذا هذه الدول (روسيا، والصين، والهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل)، وخاصةً " روسيا، والصين" لو لم تكن مجتمعة في منظمة دولية واحدة "بريكس"، لما كانت تستطيع التأثير في السياسة العالمية. وفي مناسبات عديدة وافقت الدول الخمس(روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) على موقف موحد بشأن القضايا الدولية الرئيسية. وعلى سبيل المثال، أكدت دول تكتل البريكس الاقتصادية إلى الحاجة لإصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سعياً لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصاديات الصاعدة. وفيما يتعلق بالمسألة الليبية، امتنعت الدول المؤسسة في البريكس عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي كان يقضي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، ويرى الباحث أنَّ هذا من أهم المؤشرات والعوامل التي تدل على عدم الرضا عن النظام الدولي القائم والسي إلى التأثير فيه وتغيره ثمّ تقاسم المصالح والإدارة المشتركة.

أفاد تقرير البنك الدولي عام 2012، أنَّ دول منظمة البريكس الاقتصادية تحتل مراتب متقدّمة في التنمية العالمية. ويبرهن هذا على أن المنظمة الاقتصادية الدولية استطاعت الوصول إلى نجاحات مهمّة، وقد أعلنت إنشاء "بنك بريكس" الذي سيعمل مركزاً احتياطياً للعملات الأجنبية. ويتصف البنك بمواصفات المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وكذلك تقترح الصين إنشاء "بنك استثمار البنى التحتية"، في إطار السعي إلى تقديم جهود إيجابية في موضوع إعداد نظام عالمي مبني على قواعد نظيفة وواضحة. وكانوا قد وقعوا وثيقة تأسيس برأسمال يبلغ 100 مليار دولار عام 2014. وسيكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة شنغهاي الصينية.[3]

---

[1] أحمد دياب، تكتل القوى الصاعدة، ملف الأهرام الإستراتيجي ،تاريخ الإطلاع 2015/1/1
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx%3FSerial%3D219651%26eid%3D35.

[2] بريجينسكي، زبيغنييف، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم أبراهام، دار علاء الدين، سوريا، دمشق، ط4، 2008،ص49، ص50.

[3] مجموعه البريكس ومكانتها في البنية الدولية، على الموقع الالكتروني التالي. تاريخ الإطلاع 19-4-2016
www.ecssr.ac.ae/ECSSR/ECSSR…PRO…/PDF/…/028_Issue26.pdf

ويرى الباحث أنَّ الأمر يتعدى ذلك إلى آفاق التأسيس لنظام دولي جديد يحكم العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة وتلك النامية، ويقدم بديلاً للمؤسسات والاتفاقات التي صاغتها البلدان المتقدمة والدائرة الأولى من النظام الدولي وذلك لخدمة اقتصادياتها. فبنك التنمية الجديد، ومنظومة الاحتياطي المشروط، بل ومنظمة البريكس الاقتصادية ذاتها، سيكونان نواة لتغييرات جذرية في المستقبل، قد تشمل إعادة النظر في اتفاقات التجارة العالمية خاصة الجات " GATT" وتمتد بعد ذلك إلى الأطر السياسية الحاكمة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وغيرهما من المؤسسات والاتفاقات الدولية . لذا، فإنَّ البُعد السياسي من إنشاء بنك التنمية الجديد ومنظومة الاحتياطي المشروط يبدو مسيطراً إلى حد كبير، ثمَّ السعي إلى تجنب شروط وتعليمات البلدان المتقدمة التي تفرضها على البلدان النامية المتلقية للقروض والمساعدات الفنية، من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين، كان حاضراً وبشكل صريح في الإعلان عن المؤسستين الجديدتين . وإلى جانب ذلك، فإن تكتل البريكس الاقتصادي من خلال تلك الخطوة يسعى إلى تقارب وثيق مع البلدان النامية حول العالم أي الدائرة الثالثة و الرابعة من النظام الدولي، من خلال تقديم مساعدات وقروض بتسهيلات أفضل ومن دون قيود ومحاذير سياسية كنظيراتها المقدمة من المؤسسات الدولية، وهي بذلك تسير في طريق إنشاء قطب دولي جديد من البلدان النامية مواجه للقطب الأخر يتم من خلال هذه الأقطاب الوصول إلى نظام دولي جديد متوازن دولياً يتم فيه تقاسم المصالح المشتركة والإدارة المشتركة والمتوازنة لهذا النظام.

ولقد اقتراح الرئيس الروسي دميتري ميدفيدف بضم كل من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا إلى مجلس الأمن الدولي كأعضاء دائمين، و طالب الرئيس الروسي بعدم استخدام مجلس الأمن الدولي كوسيلة لإسقاط الأنظمة غير المرغوب فيها. ويرى الباحث أنَّ هذه كلها مؤشرات مهمة عن عدم القناعة بالنظام الدولي الحالي والسعي إلى تغيير أهم المؤسسات الدولية التي يستخدمها هذا النظام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة والتحكم بالساحة الدولية، وفي استمراريتة أيضا.

ولقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنَّ قادة دول تكتل البريكس اتفقوا على مواصلة التنسيق الوثيق في السياسة الخارجية وفي إطار المنظمات الدولية وسيواصلون التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف مع التشديد على ضرورة احترام خصوصية الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأكد أيضاً الرئيس فلاديمير بوتين في تصريح له على ضرورة الحفاظ على الدور الأساسي والمهم للأمم المتحدة في تحقيق السلام والاستقرار واحترام القانون الدولي وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وقال نريد مكافحة انتشار الإرهاب والتطرف في العالم والتحديات في مجال المعلومات والحيلولة دون إعادة نشر الإيديولوجيا الفاشية.[1]

إذن نلاحظ أنَّه هناك مواقف دولية كثيرة يجتمع تكتل البريكس عليها في الساحة الدولية من هذه المواقف.

1 -رفض تكتل البريكس التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري، واعتبرته غير مقبول.

2 -توحد موقف دول التكتل بشأن النزاع السوري وضرورة وقفه عبر الحلول السلمية.

3 -رفضت دول تكتل بريكس التدخل العسكري في الأزمة الإيرانية (أزمة الملف النووي الإيرني).

4 -نظره واحده من قبل تكتل تجاه ملفات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

5 -رغبة في تحقيق اندماج بين سوق الاتحاد الأوراسي وأسواق أمريكا اللاتينية.

[1] **دول البريكس :حل الأزمة في سورية سياسيا والامتناع عن تسييس المساعدات الإنسانية، 10-7-2015. على الموقع الالكتروني التالي. www.orientreports.com**

6 ـ رؤية موحدة حول التعامل مع قضايا الفقر والفساد والتحريات في بلدان العالم الثالث والنامية.

7 ـ رؤية موحدة حول ضرورة خلق عالم متعدد الأقطاب.

8 ـ مساع يقودها الرئيس فلادمير بوتين لإنشاء إستراتيجية تنموية طويلة الأمد بين البلدان الخمس.

9 ـ معارضة بناء المستوطنات الإسرائيلية واعتباره مخالفاً للقانون الدولي.

10 ـ رفض التجسس الإلكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة واعتباره نوعاً من الإرهاب.

11 ـ السعي لخفض التعامل بالدولار بين الدول الخمس بعضها بعض.

ولكن لا بدَّ من التكلم عن الجانب العسكري في دول منظمة البريكس وهو جانب مهم جداً ومرتبط بالجانب الاقتصادي وهو أحد العوامل الهامة والأساسية، فروسيا تعد قوة عسكرية كبيرة على الساحة العالمية. فلقد قالت صحيفة "تلغراف" البريطانية في (2015/5/7)، بأن الجيش الروسي ازداد قوة وتسليحاً خلال حكم الرئيس فلاديمير بوتين.وتسلم فلاديمير. وإن روسيا تحتفظ بالقوة العسكرية "الأعظم". ويحتل الجيش الروسي المركز الأول، عالمياً، في عدد الدبابات والمدافع الذاتية الحركة وراجمات الصواريخ. وذكرت الصحيفة البريطانية أن روسيا تملك 15398 دبابة، أي حوالي مثلي ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية، و 37 ضعف ما تملكه بريطانيا، فيما يملك الجيش الروسي من المدافع الذاتية الحركة ثلاثة أضعاف ما يملكه الجيش الأمريكي، و 67 ضعف ما يملكه الجيش البريطاني. وتملك روسيا 3793 راجمة صواريخ، أي حوالي 3 أضعاف ما تملكه الولايات المتحدة، و90 ضعف ما تملكه بريطانيا.[1]

أما بالنسبة للصين: إنّ القوة العسكرية الصينية تبدو مخيفة بصفة عامة، ويعود ذلك إلي عوامل مختلفة، أهمها بالطبع القوة البشرية، فعدد أفراد القوات المسلحة الصينية يصل إلي 2.5 مليون جندي، وهو ما يشكل الجيش الأكبر عالمياً من حيث القوة العددية. ولا تأتي أهمية القوة العددية من حجم القوات النظامية فقط، فالقوة البشرية المؤهلة للخدمة العسكرية في الصين، من الرجال فقط، تتجاوز 300 مليون نسمة، يصل منهم نحو 9 ملايين سنوياً إلي سن التجنيد 'الإجباري'. وعلى الرغم من أن مسألة الأعداد قد فقدت الكثير من تأثيراتها في ظل تطور نظم التسليح الحديثة، واعتماد الجيوش علي القوات الجوية، إضافة إلى القوة النووية وجود الأسلحة النووية المتطورة والعابرة للقارات.[2] وتعتبر الهند من أهم القوى العسكرية في العالم . وأيضا هي من القوى النووية الدولية، وتمتلك أسلحة نووية متطورة وحديثة، أي قدراتها العسكرية لا تقل أهمية عن قدراتها النووية وتعتبر القو الرابعة عالميا من حيث القوة العسكرية. أمَّا البرازيل فهي ليست قوة عسكرية على المستوى الدولي، ولكنها تعتبر أيضاً القوة الأولى في أمريكا اللاتينية بالاقتصاد الذي يرتبط ارتباط مباشر بالسياسة. وإنَّ صناعة الأسلحة في جنوب أفريقيا تعتبر واحدة من الأكثر تقدماً في العالم اليوم.

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكن أن نخلص، مما جاء في هذا البحث، إلى أنّ النظام الدولي يعبّر عن مجموعة من الوحدات السياسية الدولية، المتدرجة من حيث القوة، والمتفاعلة فيما بينها، على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها، وأنّ المنظمات الدوليّة وخاصة الاقتصادية، هي فاعل مهم وأساسي في النظام الدولي، ولها دور كبير في تغير بنية النظام الدولي. وعندما يفشل النظام الدولي في القيام بوظائفه هذه، فإننا نكون أمام تحوّل أو تغيير في صورة هذا النظام. كذلك فإنه

[1] صحيفة التلغراف البريطانية، روسيا تبقى القوة العسكرية الأعظم، في تاريخ 07.05.2015. على الموقع الالكتروني التالي. arabic.sputniknews.com/russia/20150507/1014213603.html

[2] عبد السلام، محمد، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي: مجلة السياسة الدولية، الأهرام، تاريخ الإطلاع 24-4 2016. على الموقع الالكتروني التالي. www.siyassa.org.eg

يحدث التحوّل عند تغير القوى الفاعلة وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية، وعند التغير في التوزيع الدولي للقوى والترتيب الهرمي للهيبة الدولية والقواعد التي يجسّدها النظام.

ونستنتج أنَّ لتكتل "البريكس" دور كبير في تغيير بنية النظام الدولي وشكل النظام الدولي، ولقد تجلى هذا الدور في المحافل الدوليَّة من خلال الوقوف في وجهه الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للأزمة السورية، والمواقف الدوليَّة المتكررة لأعضاء هذه المنظمة ومن أهمها. رفض تكتل البريكس التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري. و توحد موقف دول التكتل بشأن النزاع السوري. ولقد رفضت دول تكتل بريكس التدخل العسكري في الأزمة الإيرانية(الملف النووي)، ونظرتها الموحدة تجاه ملفات الشرق الأوسط، والمطالبة بإصلاحات ضمن منظمة الأمم المتحدة. ولقد تزايد دور تكتل البريكس الاقتصادي بعد فشل النظام الأحادي القطبية في النجاح بوظائفه، وهي الحفاظ على السلم والأمن الدولي والاستقرار الدولي ومحاربة الإرهاب.

ونستنتج أنه هناك قوى صاعدة، بإمكانها أن تكون مراكز استقطاب دولية تنافس وتزاحم الولايات المتحدة في مجال النفوذ العالمي. وإذا تحقق وشكلت هذه القوى مع بعضها، تحالفاً فستكون أمام تكتل دولي (البريكس)، تملك الكثير من أسباب القوة. وحصول ذلك معناه شكل جديد من أشكال العلاقات الدولية، التي تكون قواعدها الأساسية مبنية على تكافؤ وتعادل القوة بين المتنفذين في الصراع الدولي. وحصول ذلك أمر مهم لكل المجتمع العالمي، لأنه لا يتيح لقوة منفردة أن تتحكم بالأوضاع وبطريقة غير مسؤولة وعبثية، مثلما فعلتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفرادها بالمسرح السياسي الدولي، منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي.

لكن ما يعيق قيام هذا التكتل الدولي، جملة من الاعتبارات التي تدفعنا أن نضع علامات استفهام كبيرة، حول قيامه . فأولاً ، كيف سيتجاوز الروس خلافاتهم مع الصين، وهي خلافات موغلة بالقدم، والعمل على تقوية كيانهم المنفرد من جهة ، وجهدهما الجماعي من جهة أخرى ؟ وكيف يمكن أن يجرى ترتيب عقد تحالف صيني – هندي، في حين أن مابين الاثنين من عقد وأزمات، مازالت تفعل فعلها؟ وهل سينفك التحالف الصيني– الباكستاني لصالح قيام قطب دولي مؤثر؟

بالنسبة للنظام الدولي وشكله: على المستوى الاقتصادي فيمكن أن نستخلص أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الأمريكي وبروز تكتل البريكس الاقتصادي بقوة على الساحة الدولية. أمّا على الصيد السياسي فإنَّ تعدد الفاعلين الدوليين على الساحة الدوليّة، روسيا الصين الولايات المتحدة الأمريكية الهند والقوى الأوربية، وزيادة حدة الصراعات على الساحة الدوليّة، وعدم الوصول لحل مشترك لجميع القضايا الدولية بين القوى الفاعلة على الساحة الدولية، كل هذه مؤشرات تدل على أنَّ النظام الدولي في طول التحول والمراحل الأخيرة للتحول لنظام دولي متعدد الأقطاب. إضافة على ظهور وتنامي دور تكتل البريكس الإقصادي على الساحة الدولية كما رأينا سابقاً.

ونستنتج أيضا أنه من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التكتل الاقتصادي، أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى الاقتصادية، من هنا تأتي أهمية تكتل البريكس الإقتصادي الذي يجمع أهم وأقوى الدول الاقتصادية التي برزت بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 .

ومن التوصيات المهمة على الصعيد العربي: يجب على الدول العربية تفعيل علاقاتها مع دول مجموعة "البريكس" لكي تجذب تأييداً فعالاً تجاه القضايا العربيَّة، وهذا التأييد الفعال كان واضحاً خلال الأزمة السوريَّة، عندما وقفت وما زالت تقف مجموعة "البريكس" بكل دولها إلى جانب الشعب السوري والحكومة السوريَّة، وبدا واضحاً رغبتها

الصادقة في تقديم المساعدة الحقيقيَّة للحكومة السوريَّة. إضافة إلى ذلك يجب أن تقف الدول العربيَّة جنباً إلى جنب مع مجموعة البريكس، لأنها هي الداعم الوحيد لهذه الدول في وجه المخططات الاستعمارية الأمريكيَّة الصهيونيَّة، ودعماً لقضايا الأمة العربية.

أما التوصيات على الصعيد الدولي وعلى صعيد دول البريكس فهي: يجب على دول البريكس تضيق الخلافات بين أعضائها وحل كافة المشكلات العالقة، لأنها ستكون نقطة ضعف يتم استخدامها من قبل الأقطاب الأخرى التي تسعى الى افشال هذا التكتل الاقتصادي الدولي. ويجب عليها بعدم السماح للدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري بأي منطقة في العالم، ويجب عليها حل المشاكل والازمات الدولية بالطريقة السلمية لكي تثبتت للعالم انها تكتل دولي اقتصادي يسعى الى تعزيز الامن والسلم الدوليين، وهذا بدوره يؤدي الى زياد قوة هذا التكتل.

وأخيراً من المهم على الساحة الدولية أن تنتهي الحقبة الراهنة التي ينفرد فيها طرف واحد في قيادة العالم، وان نشهد عالم متعدد الأقطاب، يجري التنافس فيه، سياسياً واقتصادياً وعلمياً وثقافياً، بما يوفر لشعوب العالم الثالث–وفي المقدمة منه شعبنا العربي–فرصة مناسبة ومعقولة للنمو والتطور والبناء، وبما يمكنه من معانقة العصر الذي بات فيه العالم، كما يقول الكثيرون بأنه "قرية كونية". وأمر رائع، أن تنتهي كل إشكال التوترات والعنف والقسوة، والتي طبعت آثارها واضحة على مسيرة الكثير من الشعوب، وبما يجعل من العالم، واحة أمن وسلام، وللجميع.

المراجع :

1–تشومسكي، نعوم ، *النظام العالمي الجديد القديم* ، ترجمة: صفوان عكاش، دار فصّلت للدراسات والترجمة، حلب، ط1، 2000م.

2–محمود مصطفى، ممدوح، *مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية* ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (سلسلة دراسات إستراتيجية)، العدد 17، ط1، 1998م.

3–شدّود، ماجد، *المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي*، دار كيوان للنشر، دمشق ، ط1، 1998م.

4–طه بدوي، محمد، *مدخل إلى علم العلاقات الدولية*، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر،القاهرة، ط3، 1977م.

5–المشّاط، عبد المنعم، *النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية* ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجيَّة، القاهرة، العدد 178، تشرين الأول 2009م.

6–أبو عامر، علاء، *العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم– الدبلوماسية والإستراتيجية* ، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمّان، ط1، 2004م.

7–محمد فهمي، عبد القادر، *النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة* ، دار وائل للطباعة والنشر،عمّان، ط1، 1997م.

8–ناي، الابن، جوزيف س ، *المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ*، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،(القاهرة، ط1، 1997م.

9–فرحات، فايز، محمد، *الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي* ، مجلة السياسة الدوليّة، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجيَّة، القاهرة، العدد185 يوليو 2011، المجلد 46.

10–الحاج عزت خلف، هيثم، *المنظمات الدوليّة الاقتصاديّة*، دراسة تحليلية ل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لبنان، جامعة بيروت، 2007.

11–أحمد دياب، *تكتل القوى الصاعدة* ، ملف الأهرام الإستراتيجي ، تاريخ الإطلاع 2015/1/1 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx%3FSerial%3D219651%26eid%3D35

12–بريجينسكي، زبيغنييف، *رقعة الشطرنج العظمى* ، ترجمة سليم أبراهام، دار علاء الدين، سورية، دمشق، ط4، 2008، ص49.

13–زلوين، نيكولاي– *الخليج في سياقات السياسة الخارجية الروسية* – مركز الإمارات للدراسات والبحوث – أبو ظبي– 2006ص127.

14–نصار، وليم ، *روسيا والنظام الدولي–المجلة العربية للعلوم السياسية* –العدد (20) خريف 2008 – بيروت– ص.39

15 - Naomi Klein –The shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism- London 2008 – P:275

16– مجموعه البريكس ومكانتها في البنية الدولية، على الموقع الالكتروني التالي. تاريخ الإطلاع 19–4–2016 www.ecssr.ac.ae/ECSSR/ECSSR…PRO…/PDF/…/028_Issue26.pdf .

17– دول البريكس : *حل الأزمة في سورية سياسيا والامتناع عن تسييس المساعدات الإنسانية* ، 10–7–2015. على الموقع الالكتروني التالي. www.orientreports.com .

18–صحيفة التلغراف البريطانية، *روسيا تبقى القوة العسكرية الأعظم* ، في تاريخ 07.05.2015. على الموقع الالكتروني التالي. .arabic.sputniknews.com/russia/20150507/1014213603.html

19– عبد السلام، محمد، *القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي: مجلة السياسة الدولية* ، الأهرام، تاريخ الإطلاع 24–4 2016. على الموقع الالكتروني التالي. www.siyassa.org.eg.